

ظآك المؑرب

صمود

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام



مآزق الرأسمالية العالمية بالمؑرب

- تبعات الأزمة الرأسمالية العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمؑرب
- مآزق الصادرات الفلاحية المغربية
- رفع أسعار الكهرباء: تحميل تكلفة الأزمة للكادحين
- 'التشرميل': مسمى جديد لظاهرة أقدم، باقية إلى أن تقتلع من جذورها
- من وحي انتفاضة ٢٠ يونيو ١٩٨١ المجيدة: ليس على الشعوب أداء تكاليف الأزمات

الفهم من أجل المواجهة

العدد 2

ع

0408 | 1140209



attac maroc

تبعات الأزمة الرأسمالية العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب

أزيكي عمر
الكاتب العام لجمعية أطاك المغرب

المحور الأول: بعض سمات الأزمة الرأسمالية العالمية الراهنة

انفجار أزمة الرهون العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية
تمثلت إحدى التجليات الرئيسية لاندلاع الأزمة الرأسمالية العالمية في أزمة القروض العقارية الرهنية بالولايات المتحدة الأمريكية. فبدأ من فبراير 2007، انخفضت عمليات بيع المنازل بشكل مهول من جراء ارتفاع عدد الأسر العاجزة عن تسديد قروضها الرهنية، والتي تتكون في غالبيتها من مهاجرين وأسر ذات دخل متوسط وضعيف، وهي أصلا كانت مثقلة بالديون. تجسدت مقدمات انفجار هذه الفقاعة العقارية في تضخم قطاع البناء بالولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الألفية، حيث ارتفعت نسبته إلى أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2005، وهي أعلى نسبة منذ 1950. كما تزايد ارتفاع عدد المنازل الجديدة المعروضة للبيع كل سنة، والذي انتقل من 1, 5 مليون منزل سنة 2000 إلى 2,3 مليون مع بداية 2006. هذا التوسع الكبير شجعه تخفيض معدلات الفائدة من طرف خزينة الدولة الأمريكية الناتج عن محاولاتها لاحتواء أزمة 2000-2001، وكذا المضاربات العقارية. وستزداد عروض القروض من قبل المؤسسات المالية، وستمنحها بمعدلات فائدة تفوق كثيرا معدلات سندات الخزينة الأمريكية، مما سيؤدي إلى استنزاف آلاف الأسر الأمريكية التي لم تعد قادرة على التسديد، وطرقت من منازلها التي فقدت قيمتها الحقيقية، وصارت متابعة من قبل المحاكم من أجل أداء ديونها.

انفجار الأزمة المالية

ستؤدي أزمة القروض العقارية الرهنية إلى انفجار الأزمة المالية نتيجة التركيبات المالية المتسلسلة التي نتجت عن نزع التقنين عن القطاع المالي والذي كان يسير بالموازاة مع ارتفاع الأرباح المضارباتية. فمؤسسات القروض ستجد بدورها صعوبات لتسديد ديونها إزاء البنوك التي استثمرت في القروض العقارية الرهنية، واشترت كمية كبيرة من سندات عديمة القيمة: 63% من القروض العقارية الرهنية اشترتها البنوك في وول ستريت سنة 2004، و73%

أطاك المغرب ، في مواجهة العولمة الليبرالية

عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث

المقر المركزي: رقم 140، زقة القاضي البربري، حي

العكاري، الرباط. المغرب.

البريد الإلكتروني attacmaroc@gmail.com

الموقع الإلكتروني attacmaroc.org

سنة 2006 وبمعدلات فائدة مرتفعة. وكانت عمليات الشراء تتم عبر خلق شركات خاصة تمول شراء القروض العقارية الرهنية التي تحولت إلى سندات، وذلك عبر بيع أوراق الخزينة (الأوراق المالية التجارية) إلى مستثمرين آخرين. ومع بداية مؤشرات الأزمة، بدأ المستثمرون يمتنعون عن شراء هذه الأوراق المالية التجارية من شركات القروض الخاصة لشكوكهم في فقدان مصداقيتها، وبالتالي، لم تعد لديها السيولة الكافية لشراء سندات القروض الرهنية. وهرعت البنوك إلى نجدة شركاتها الخاصة بتحمل قروضها؛ بين غشت واکتوبر 2007، تحملت البنوك الأمريكية لوحدها 280 مليار دولار كقروض لشركات تمويل القروض العقارية الرهنية. وساد فقدان الثقة والحذر بين البنوك، وتراجعت القروض بين الأبنك، مما أدى إلى ارتفاع اسعار الفائدة، وإلى عديد من الافلاسات بدءا سنة 2008. فقد ارتفع عدد البنوك التي أغلقت في الولايات المتحدة الأمريكية من 3 سنة 2007 إلى 140 سنة 2009، ثم 157 سنة 2010.

وبدأ من صيف 2007، انتقلت الأزمة إلى البلدان الأوروبية لكون بنوكها استثمرت كثيرا في المنتجات المالية الأمريكية. ولوقف مسلسل الانهيارات البنكية، ستتدخل البنوك المركزية بشكل كثيف وسريع. هكذا منح البنك المركزي الأوروبي حوالي 230 مليار أورو من السيولة للبنوك. وفي دجنبر 2007، جرى تنسيق هائل لم يسبق له مثيل بين البنك المركزي الأوروبي، وخزينة الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك انكلترا، وبنك كندا، وبنك سويسرا، لضخ مبالغ خيالية من السيولة النقدية في السوق المشتركة بين البنوك خلال عدة أيام. وبلغت تكاليف تدخل الدول لتفادي افلاس البنوك والمؤسسات المالية الخاصة على المستوى العالمي بين 2007 و2010 أكثر من 4.000 مليار دولار، منها الولايات المتحدة الأمريكية (2.712 مليار دولار)، وأوروبا (1.193 مليار دولار)، واليابان (149 مليار دولار). وهذا ما أدى إلى استعادة البنوك لتوازناتها المالية، حيث ارتفعت أرباحها في الاتحاد الأوروبي مثلا إلى حوالي 71 مليار أورو سنة 2010 بعد أن سجلت خسائر سنة 2008 بلغت 42 مليار أورو.

وبين دجنبر 2011 وفبراير 2012، منح البنك المركزي الأوروبي 1.000 مليار أورو لأكثر من 800 بنك، على مدى ثلاث سنوات وبمعدل فائدة لا تتجاوز 1%. وحدث نفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث منحت الخزينة الأمريكية 16.000 مليار دولار بمعدل فائدة 25%، وستستثمر البنوك الخاصة هذه القروض لتشتري سندات دولها (مثالي اسبانيا وإيطاليا) بمعدلات فائدة بين 5 و 7,6%!!! إنها قمة اللاعقلانية الرأسمالية.

المعتقلين في المقاطعة 46، التي أصبحت فيما بعد مقرا لعمالة سيدي البرنوصي زناتة من جراء الاكتظاظ والتعذيب). ووزعت سنون من السجن على الأبرياء، حيث أن غرفة جنائية واحدة وزعت ما مجموعه 1400 سنة سجن لقد كان هؤلاء الفقراء الرائعون، هؤلاء الرجال والنساء والشباب والأطفال، الذين خرجوا في شوارع البيضاء يتحدون القمع والطغيان يمتلكون تصورا واضحا عن ما يرفضونه لكنهم لم يكونوا يمتلكون أي تصور عن البديل الذي يناضلون من اجله. بدأ النضال على أسس اقتصادية، ثم سرعان ما تحول موضوعيا إلى نضال سياسي، تم إلى انتفاضة حقيقية.

وقوانين الفيزياء تقول أن الضغط يولد الانفجار، وما تعرفه بلادنا اليوم و في القرن الواحد والعشرين ما هو إلا نتيجة لتعنت الدولة واستمرارها في نهجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لن يؤدي في آخر المطاف إلا إلى الانفجار بسبب اغناء الأغنياء وإفقار الفقراء.

انتقال الأزمة إلى سوق الديون

لجأت الحكومات إلى الأموال العمومية لتفادي إفلاس البنوك الخاصة التي سببت الأزمة بتركيباتها المالية المستنزفة، وهكذا سنتقل الأزمة إلى سوق الديون العمومية في سياق الاستدانة الهائلة للمقاولات الخاصة في السنوات السابقة، خصوصا مع تنامي المنتجات المالية المشتقة (عقد تأمين من مخاطر عدم السداد)، فقد منحت المؤسسات الدائنة قروضا تفوق الطاقة الفعلية للمقاولات على السداد، وارتفعت ديون البنوك الخاصة بشكل مهول. وبدءا من 2008، ستتسلسل الافلاسات، وستدخل الحكومات لإنقاذها. وهو ما نتج عنه تضخم خطير للدين العمومي الذي كان قد بدأ بشكل كبير منذ فترة 1980-2000 إبان الهجوم النيو-ليبرالي الصريح. فقد انتقل الدين العمومي للولايات المتحدة الأمريكية من 5.054 مليار دولار سنة 2007 إلى 9.034 مليار دولار سنة 2010، ومن 9.969 مليار دولار إلى 13.338 مليار دولار بالنسبة لمنطقة اليورو، في حين انتقل من 1.355 مليار دولار إلى 1.647 مليار دولار بالنسبة لبلدان العالم الثالث. وانتقلت نسبة الديون العمومية في الاتحاد الأوروبي من 66,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2007 إلى 79,3% في سنة 2009. وبهذا أصبحت منطقة اليورو مركز أزمة الديون، بعد أن كانت الحلقات الأضعف للمديونية على المستوى العالمي، في الثلاثين سنة الأخيرة، توجد بأمريكا اللاتينية، وآسيا، أو ببلدان الكتلة السوفياتية. لكن حكومات دول الشمال دأبت على تطبيق نفس الوصفات النيو-ليبرالية التي أبانت في بلدان الجنوب عن عدم نجاعتها في تنشيط الاقتصاد وكوارثها الاجتماعية والبيئية.

أزمة مالية بنوية للنظام الرأسمالي

إن الافلاسات المالية المتتالية هي تجليات للأزمة الرأسمالية وليست سببها الرئيسي. فالاقتصاد الرأسمالي تتعاقب فيه أطوار الازدهار وأطوار الانحسار أو الانكماش بشكل دوري . فهناك الدورات أو الموجات القصيرة (6-10 سنوات)، والموجات الطويلة (50-60 سنة). فبعد فترة الموجة الطويلة للتوسع السريع خلال الثلاثين المجيدة (1945-1973)، دخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي موجة طويلة من التوسع البطيء تخللتها أزمات حادة وطويلة. ففي الثلاثينات، وللخروج من الأزمة الناتجة عن انهيار وول ستريت في 1929، قلصت الحكومة الأمريكية من الحرية الكاملة التي كانت تتمتع بها الأوساط المالية والبنكية، ومن حرية تداول الرساميل . لكن الوضعية بدأت تتبدل مع بداية السبعينات بعد نزع التقنين عن حسابات الرساميل المالية، والشركات المالية بالخصوص، على المستوى العالمي، وإلغاء الحواجز أمام الاستثمار داخل البلدان

الأحياء الشعبية المسحوقة. الذين هبوا للتعبير عن سخطهم، وحقدهم على الذين أشيعوهم فقرا وجهلا وقمعا وإذلالا. فمعظمهم ضحايا نظام التعليم، وكادحون يتدبرون لقمة يومهم خارج دائرة الإنتاج، بامتهان مختلف النشاطات الهامشية، ضحايا السكن غير لائق والأمراض.

تراكم السخط يوما بيوم، طيلة سنوات، وفتح إعلان الإضراب العام، باب تنفيس الغضب الجماهيري. فتنقر يوم 18 يونيو إضراب عام في كل من الدار البيضاء والمحمدية دعا إليه الاتحاد المغربي للشغل وساندته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، وأمام تعنت الحكومة دعت ك.د.ش وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبر جريدتي «المحرر» و«ليبراسيون» إلى إضراب عام على الصعيد الوطني يوم 20 يونيو 1981.

وهكذا استيقظ سكان الدار البيضاء صباح يوم 20 يونيو وكأن ذلك اليوم عيد، الحركة مشلولة الدكاكين مغلقة والناس مجتمعون سواء في المقهى أو خارجها ، وكان يخيم هدوء رهيب على المدينة. ارتأت السلطة وأعوانها أن تشرع في إرغام وإكراه أصحاب الدكاكين على فتح محلاتهم، و منح حافلات النقل العمومي إلى أناس ليست لهم علاقة بالنقل، والإصرار على فتح المحلات التجارية قصد إفشال الإضراب. وشرع رجال الشرطة في تشتيت الجموع وانضمت إليهم فرق رجال الدفاع والدرك الملكي والقوات المساعدة على متن شاحنات عسكرية كأنها في استعراض، فتحول الإضراب إلى تظاهرات شعبية عارمة للتعبير عن سخطهم من الأزمة الخانقة جراء الحرمان والظلم والاستبداد. وقد كان المطلب الجوهرى لهذا الإضراب هو: الإلغاء الفوري الكلي والضروري لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية في 28 ماي 1981. لم يكن هؤلاء الكادحون مسلحين، بل لم يكن باستطاعتهم حتى الدفاع عن أنفسهم، لكن بالرغم من ذلك، شن نظام الحسن الثاني ضدهم حملة قمع دموي بالرصاص الحي. وقد بينت التحريات فيما بعد أن الرصاص كان يستهدف الرأس والصدر والقلب. وقد رمي هؤلاء الشهداء في حفر بشكل جماعي، في مقابر جماعية سرية من بينها ثكنة عسكرية تابعة لرجال المطافئ بالقرب من الحي المحمدي، وتقول بعض التقارير إن بعضهم دفنوا وهم كانوا ما يزالون يتنون من جراحهم.

حصيلة الانتفاضة الشعبية كانت رهيبة وكان عدد الشهداء كبيرا، وقد قدرت الجمعيات الحقوقية عدد القتلى بأزيد من 1000 قتيل، هذا إضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات حتى وصل عدد المعتقلين إلى حوالي 26 ألف معتقل، اعتقلوا بدون محاكمة وفي شروط لا إنسانية مما أدى إلى موت العديد منهم وتم ترحيل الجثث إلى المقابر الجماعية المجهولة حيث دفنوا في سرية تامة ودون إخبار أسرهم بموضوع الدفن أو مكانه (قتل العديد من

من وحي انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة : ليس على الشعوب أداء تكاليف الأزمات

محمد اقللوش (المسير)

بحلول شهر يونيو في يومه العشرين 2014 تكون قد مرت 33 سنة على انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، وتعود وقائع الأحداث، عندما استيقظ سكان مدينة الدار البيضاء صباح يوم 28 ماي 1981 على وقع زيادات صاروخية شملت كل المواد الأساسية : الدقيق 40 في المائة، السكر 50 في المائة، الزيت 28 في المائة، الحليب 14 في المائة، الزبدة 76 في المائة. وقد جاءت هذه الزيادات بعد زيادات سابقة سنتي 1979 و 1980، و برر المسئولون آنذاك هذه الزيادات بالحجة المعهودة : الظرفية العالمية وحالة موازنة الدولة وأن هذه الزيادة ضرورية وحتمية لاقتصاد المغرب. لكن قبل ذلك دعونا نطل على الوضع العام آنذاك.

جاءت انتفاضة 81 بعد 25 سنة من الاستقلال الشكلي للمغرب، وعلى طول ربع القرن ذاك حافظ الرأسمال الأجنبي على مصالحه ونماها، وتطورت البرجوازية المحلية بالاستفادة من شعار المغربية ومن الأراضي "المسترجعة" والتي مازالت الدولة تستفيد منها رغم أنها أراضي لقبائل سلبت منهم ظلما وعدوانا.

و تدفقت أعداد هائلة من المواطنين المفقرين من القرى إلى المدن، فتضخمت بأطرافها أحزمة الفقر من جراء انعدام تصنيع حقيقي. واستعمل الرأسمال حجم البطالة المهول لفرض مستوى استغلال فائق على الطبقة العاملة والكادحين.

كما تعرضت ثروات البلاد لنهب مكثف، ونفقات هائلة للحرب في الصحراء، والتي قدرت آنذاك بملينيون دولار يوميا، واشتد الخناق بفعل تنامي الاستدانة و توالي سنوات الجفاف والتخلف والفقر والبطالة التي بلغت مليون ونصف المليون عند نهاية سنة 1980.

لم يكن الوضع الاجتماعي للأغلبية المقهورة مطاقا، فلم ينقصه غير الشرارة التي جاءت مع بيان لوكالة المغرب العربي للأنباء عندما قصفت الدولة قاعدة المجتمع العريضة بزيادات في أسعار مواد الاستهلاك الأساسية، بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية الذي باتت حاكما فعليا للبلد.

والجدير بالذكر انه لم تكن مظاهرات 20 يونيو 1981، ولا تصدي المتظاهرين العزل لقوات القمع، فعلين منظمين تحت قيادة النقابة الداعية إلى الإضراب العام، ولا أي قيادة أخرى في إطار تنظيم منغرس له أهداف وسياسة لتحقيقها، بل كانت طلائع المظاهرات منبثقة بشكل عفوي من صفوف شباب

وخارجها. ومن هنا بدأت الأزمات البنكية تتعدد وتؤدي إلى أزمات اقتصادية عامة.

موازن القوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية

طوال حقبة الثلاثين المجيدة، عرفت بلدان الشمال نموا اقتصاديا كبيرا. وسمحت نضالات الطبقة العاملة بانتزاع مكاسب اجتماعية مهمة: قدرة شرائية كبيرة، وتدعيم نظام الحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات العمومية خصوصا في الصحة والتعليم، وتأمينات زادت من قوة التدخل الاقتصادي للدولة. كانت نسبة كبيرة من السكان يستفيدون من الثروات المنتجة، وتنامت حصة الأجور في الناتج الوطني. وفي نفس الوقت، حصلت عديد من البلدان الآسيوية والأفريقية على الاستقلال، وحاولت بعض منها تركيز اقتصادها على تطوير الصناعة المحلية (أمريكا اللاتينية). لكن أغلبها بقي خاضعا بأشكال جديدة لقوتها الاستعمارية، وشكلت الديون إحدى الأدوات الرئيسية لهذا الخضوع. وفرض عليها التخصص في تصدير مواد أولية فلاحية ومعدينية التي كان تحتاجها بلدان الشمال التي عملت على اشتداد المنافسة بينها. وهذا ما سيؤدي إلى انهيار أسعار هذه المواد في السوق العالمية، والذي تزامن مع أول انكماش اقتصادي كبير لبلدان الشمال منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بدءا من 1973.

الهجوم النيوليبرالي الكبير مع بداية الثمانينات

بعد صيرورة طويلة من نزع التقنين أو الضبط عن النظام المالي منذ أواسط الستينات، وإلغاء الحواجز أمام تداول الرساميل ستتبدل موازين القوى في أواخر السبعينات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، من جهة، وبين الرأسماليين والأجراء من جهة أخرى، وذلك بتطافر عدة عوامل:

- رفع مفاجئ لمعدل الفائدة بدءا من 1979 من طرف خزينة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لجذب الرساميل لإنعاش اقتصادها الراكد
- هجوم نيوليبرالي معمم على الأجراء من طرف حكومات تتشر وريغان في سياق الأزمة الاقتصادية المعقدة في 1980-1981، من خلال تدخل سياسي متمحور حول 5 أهداف: انسحاب الدولة وتحرير حركة الرساميل، والخصخصة (المقاولات والخدمات العمومية)، ونزع التقنين أو الضبط في علاقات الشغل (ليونة الشغل)، وتعميم التنافسية، وتقليص الضرائب التي يؤديها الرأسماليون. وهو ما يعني دعما قويا للمقاولات الرأسمالية لتكسير الأغلال التي تعيق حرية استثمارها وتحقيق فوائض أرباح، واستغلال الثروات الاقتصادية والبشرية والطبيعة كما تشاء

- انخفاض أسعار المواد الأولية التي كانت في صالح بلدان الجنوب منذ 1981 الى بدايات 2000
- اندلاع أزمة الديون في بلدان الجنوب
- تضخم حجم المديونية العمومية في بلدان الشمال أيضا، وتحويل كثيف لمداخيل الأجراء لصالح الرأسماليين.
- كثفت الباطرونا في الشمال والجنوب على السواء هجومها ضد الأجراء لرفع الربح وذلك بمساعدة حكوماتهم، ونجحت في بلوغ هدفها. فقد تبدل ميل معدل الربح من الانخفاض الذي كان عليه في سنوات 1960 و1970 إلى الارتفاع المستقر منذ 1981-198، في حين تمعق ميل انخفاض حصة الأجير في الناتج الداخلي الخام الذي كان قد بدأ في أوروبا منذ الانحسار الاقتصادي الكبير في 1973-1975. ارتفعت حصة المداخيل التي استحوذ عليها الرأسماليون، لكن استثماراتهم طويلة الأمد (الرأسمال المنتج) بدأت تنخفض ليرتفع بالمقابل معدل تراكم الرأسمال المالي الوهمي. وكبرت ثروات الرأسماليين الخاصة، وصاروا ينفقون أرباحهم أكثر في نفقات البذخ (توسع نادي أثرياء العالم)، ويضاربون في البورصة والعقار والمواد الغذائية والنفط. هكذا فالتركيبات المالية المعقدة للسندات والديون التي أدت إلى الأزمة لم تخلق الثروات سوى لحنفة من الرأسماليين، لكن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن أزمة الرأسمال الوهمي (المالي) أدت إلى تدمير واسع للبشر (افلاس المقاولات، تسريحات جماعية، وتفجير للمأجورين) والثروات الطبيعية.

ترابط أزمات النظام الرأسمالي

هذه هي إذن حصيلة أكثر من 20 سنة من النيوليبرالية التي تتجسد في فشل ذريع على مستوى النمو والاستقرار، وعلى مستوى تحسين شروط عيش البشر (البطالة، توزيع غير عادل للثروات، انخفاض مداخيل الطبقات الشعبية، الهجرة، العنف، إلخ)، والحفاظ على البيئة (التلوث، ائلاف التربة والغابات، إلخ)، وارتفاع نفقات التسلح بشكل هائل من جديد، وعودة الحروب العسكرية الامبريالية بقوة، علاوة على وضعية الفقر والتخلف الشديدين في بلدان الجنوب. وفي سياق ترابط الاقتصاد العالمي مع العولمة الرأسمالية، تمفصلت الأزمات المالية مع الأزمات الاقتصادية والغذائية والبيئية والسياسية. وتجد هذه الأزمات جذورها في النظام الرأسمالي في حد ذاته وليس فقط في طوره النيوليبرالي.

السريع الحاصل في التكنولوجيا والتحولت النفسية لدى الشباب إثر السيورورات الثورية الجارية بعدة مناطق من العالم على سلوكاته. لا أحد بالمغرب ينكر، سوى جاهل، أن سبب تعاظم الشباب لتلك الممارسات هو عدم توفير الدولة لحاجياته البسيطة (حرية رأي - حد أدنى معيشي ملائم للأسر- شغل- بنية تحتية ملائمة لإشباع طموحاته...). إنه انتقام وانتقاد سلبي لمؤسسات اجتماعية ضحاها فقراء وكادحون آخرون. يوجه الشباب بممارساتهم تلك رسالة واضحة وضوح الشمس: نحن هنا، لا تستهينوا بنا.

تعزيز الترسنة القمعية يعمق التناقضات القائمة بين الفقراء وفحشي الثراء

كانت الدار البيضاء من أكثر المدن التي شهدت بالمغرب أكثر الانتفاضات الشعبية وأعنفها، لهذا فشغل الدولة الشاغل تعزيز قبضتها عليها وتشديدها. على إثر تداول شباب نشطاء وتناقلمهم على صفحات الفاييسوك عرائض تدعو للاحتجاج ضد ظاهرة القتل والعنف، وارتفاع نسبة الجرائم بالدار البيضاء، سارعت الدولة عبر إعلامها وشرطتها للتدخل. إذ لا تريد الدولة أن يصبح ذلك (العنف - السرقة - الجريمة) محط نقاش شعبي قد يؤدي إلى وضع الأصعب على الأسباب الحقيقية للفقر ومأسى الشعب. استنفر الماسكون بزمام الأمور أجهزتهم لوقف تلك ممارسات نتجت عن سياستهم الطبقيّة والقمعية، واعتقلت آلاف الشباب (103.700 موقوف بين 1 يناير و30 مارس 2014)، وأرسلت إلى السجن العشرات. وأعلنت أنها ستوفر أزيد من 2400 رجل أمن إضافي.

تلك هي حلول دولة الأقلية المقدمة لمشاكل فقراء المغاربة: مزيد من تعزيز الترسنة القمعية وتقويتها. كلنا يتذكر أن الدولة مولت شبابا (البطيحية) وشجعتهم للقيام بتلك الممارسات(توفير أجواء قمع المسيرات والوقفات الاحتجاجية) أيام حركة 20 فبراير لقمع الشباب المطالب بالتشغيل والكرامة والعدالة الاجتماعية لكل الشباب.

لا، لن يقبل الشباب غير حلول توفير البنات التحتية وطردهم القطاع الخاص من تسيير المرافق العمومية واستغلالها، وتعميم التمدرس المجاني، وتشغيل الشباب... وقطع علاقات التبعية للخارج بدء بوقف أداء الديون. الحل هو قيام فقراء الشعب بأنفسهم بمراجعة شاملة لكل السياسات المسببة لكل المأسى. ختاماً، "التشرميل"، مسمى جديد لظاهرة أقدم، باقية إلى أن تغتلع من جذورها.

- معظم الأرقام الواردة بالمقال موجودة على شبكة الإنترنت.

بقلم : وحيد عسري

البلد غارق في دوامة العنف والسرقة اليومية

تنقل وسائل الإعلام المختلفة يوميا أخبارا عن جرائم شديدة التنوع، أبطالها شباب فقير في الغالب. شباب أُلقت به التحولات العميقة التي شهدتها المغرب في العقود الأخيرة إلى ويلات رأسمالية عفنة. ثلاثة عقود، على الأقل، من انتهاج سياسات ليبرالية جديدة مدمرة للمكاسب، وقاتلة للحقوق. سياسات تخدم مصالح أقلية استحوذت على الثروة والسلطة، وزادت سطوتها عبر الخصخصة وسياسة فلاحية تصديرية وتسهيلات قانونية وضريبة لمالكي وسائل الإنتاج... في المقابل، خدمات عامة بليغة التدهور (صحة وتعليم، ونقل، وبنية تحتية...)، وفقر واسع النطاق، وأجور متدنية جدا، وبطالة جماهيرية ودائمة.

وفرة في السلع والخدمات، وغيرها من ملذات الحياة، ونزعة استهلاكية متفشية بفعل الثورة التكنولوجية الكبيرة التي شهدتها العالم، وشباب فقير لا يجد إلى ذلك سبيلا. متروكا لشأنه، ومعزولا، ومنبوذا، ومحروما من التعبير عن آرائه، لم يجد قسم من هذا الشباب سوى شبكات التواصل الاجتماعي في ظل تراجع دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية... ورداءة خدمات المتوفر منها. أسر مفككة، وحنان مفقود، ورأي مصادر، وغياب فضاءات الرياضة والمسرح والفن... كل هذا، ألقى بالشباب، ضمن مجالات أخرى، إلى شبكات الفايبر والتويتير... وغيرها. إنها محاولة لإشباع رغباته وحاجاته عبر التكنولوجيا، وهي نفسها من خلق تلك الحاجات، والشباب فقير لا يملك مالا لإشباع فعلي لطموحاته.

طبعاً، تتيح هذه الشبكات تبادلاً ونقاشاً بين الشباب، لكن عدم إشباع طموحهم المتنوع والمكبوت بطريقة "طبيعية" سيؤدي إلى إشباعها بشتى الطرق: العنف والسرقة والابتزاز وسلك طرق الدعارة وتدمير الذات (الانتحار - المخدرات).

"التشرميل"

راج هذا المصطلح لأزيد من سنة بالدار البيضاء، حسب ما تناقلته وسائل الإعلام. وكانت نائبة برلمانية قد طرحت سؤالاً بخصوص العنف والسرقة باستعمال الأسلحة البيضاء، لوزير الداخلية.

يقدم التشرميل، عموماً على صورة شاب يرتدي ملابس غالية الثمن من ماركات عالمية معروفة، ويبيده سلاح أبيض، ويتباهى بعرض مسروقاته المختلفة (هواتف نقالة- أموال- كمبيوتر محمول...) على الفايبرس بوك. ويقال أن "المشرمل" كان يطلق في البداية على الشاب الفقير الذي هاجر إلى أوروبا وعاد متباهياً إلى حيه مرتدياً تلك الملابس الغالية. لقد أثر التطور

في أسباب الأزمة الغذائية

تتلخص الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية التي اندلعت في 2007-2008 في ما يلي:

- منح إعانات لصناعة المحروقات الزراعية agro-carburants تحت ضغط الشركات الخاصة للبيزنس الفلاحي agro-business. وهذا ما زاد من السياق نحو اقتناء المواد الزراعية لتطوير تلك الصناعة على حساب الحاجات الغذائية، ونحو اقتناء الأراضي وتحويل إنتاجها إلى المحروقات الزراعية

- احتداد المضاربة على المنتجات الزراعية: ففائض الأموال انسحبت من سوق الديون بعد اندلاع الأزمة المالية، وتوجهت إلى قطاع المحروقات والمنتجات الزراعية في البورصات العالمية الرئيسية للحيوب: نسبة 75% من الاستثمارات المالية في قطاع الفلاحة هي ذات طابع مضارباتي مقابل 25% في 1998

- ارتفاع أسعار البترول الذي يزيد من ارتفاع تكاليف الأسمدة والنقل. وكانت شعوب بلدان العالم الثالث التابعة ضحية الأزمة الغذائية بشكل مباشر نتيجة السياسات النيو-ليبرالية المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية وثقل الديون.

يتجلى إذن أن الرأسمالية تبحث فقط عن الربح السريع على حساب غذاء البشر، حيث يعاني أكثر من مليار بشر من الجوع على كوكب الأرض في الوقت الذي يوجد فيه الغذاء لأكثر من 10 مليار. لقد أصبح الغذاء سلاحاً لاستعباد الشعوب من قبل الشركات متعددة الجنسيات وحكوماتها الإمبريالية.

تنامي المقاومات العمالية والشعبية على المستوى العالمي ضد نتائج الأزمة

خلال مرحلة 1980-2000 نجح المدافعون عن النيو-ليبرالية في تعميم سياساتهم. وسمح كل من انهيار الكتلة السوفياتية مع نهاية 80 بزيادة مجال هيمنة الرأسمال. كما سمحت أزمة المديونية في بلدان العالم الثالث وبرامج التقويم الهيكلي، للقوى الرأسمالية الصناعية الكبرى بتقوية هيمنتها على شعوب العالم دول المحيط (العالم الثالث زائد الكتلة السوفياتية سابقاً)، وحصلت تحويلات كثيفة للثروات. وفي كل أزمة لهذه البلدان، يزداد خضوعها للنموذج الليبرالي المهيمن. ويواصل الحاكمون والطبقات المهيمنة سياساتهم المدعومة للرأسمال، وإن كانت الأزمة الراهنة تدل على أن النيو-ليبرالية المنتصرة تدخل مرحلة تؤثر شديدة. فالحركة من أجل عولمة بديلة التي بدأت في 1994-1995 كشفت عن فقدان مصداقية النيو-ليبرالية بشكل عملي، وإن

"التشرميل": مسمى جديد لظاهرة أقدم، باقية إلى أن تقتلع من جذورها

انطلق الحديث حول الظاهرة بالدار البيضاء؛ مدينة التناقضات الطبقيّة والمفارقات الصارخة. يقطن بهاته الجهة أزيد من 3 مليون شخص (وفق الأرقام الرسمية يزداد عدد سكان الدار البيضاء بمعدل 100 ألف شخص سنويا، وتحتاج المدينة 250 ألف وحدة سكنية لسد العجز الحاصل في السكن)، فقط 49 بالمائة منهم نشيطون، في حين يبلغ تعداد سكان جهة الحسيمة تاوانات أزيد قليلا من 1,8 مليون، 63 بالمائة منهم نشيطون.

تنتج الدار البيضاء 5 مرات ما تنتجه باقي الجهات برقم معاملات يبلغ 30 مليار دولار. ويوجد بهذه المدينة ما يفوق 6000 متسول و 5000 طفل بدون مأوى. نصف وفيات الأطفال دون الخامسة بالمدينة ناجمة عن الأمراض المعدية، و77% من فقراء المدينة أميون. وحسب وكالة المغرب العربي للأنباء، يتجول بالمدينة سنة 2012 أزيد من 3000 مختل عقلي، ومليون مصاب باضطرابات عقلية ونفسية، وأزيد من 9560 مشرد يشكلون 95 في المائة من مرضى الحالات العقلية والنفسية بالدار البيضاء. وكشفت الأرقام الرسمية أن عدد المرضى الذين حالهم الحظ، للولوج للمستشفيات من أجل العلاج، لم يتجاوز حوالي 1597 مريض عقلي ونفسي خلال سنة 2012، في الوقت الذي يحرم فيه أزيد من 33 ألف مريض من الولوج للعلاج داخل المستشفيات. وأوضحت أرقام على موقع "أكورا بريس" أنه بالبيضاء يوجد أخصائي واحد في الأمراض العقلية والنفسية لكل 144 ألف مصاب، وممرض واحد لكل 42 ألف مواطن. وتصل عدد حالات الإصابة بداء السل بمدينة الدار البيضاء 5311 حالة سنة 2013، والسل مرض معد تساهم قلة التهوية في تنقله من شخص لأخر (دراسة للرابطة المغربية لمحاربة داء السل).

يفترض بمدينة بجم البيضاء التوفر على نحو 5400 هكتار من المساحات الخضراء، في حين لا تتوفر هذه المدينة سوى على 1600 هكتار، أي أقل من 1,5 متر مربع للفرد، وهو أقل بكثير مما يحتاجه، ما بين 12 و15 متر مربع حسب منظمة الصحة العالمية كي يتمكن الفرد من إشباع حاجته من الأكسجين.

بؤس، وبطالة، ومرض، وتشرد، ومخدرات، ودعارة، وهشاشة اجتماعية واقتصادية شديدة... تلك المظاهر العديدة لمأساة حقيقية بفعل رأسمالية تابعة متخلفة. وهذا ما جعل البيضاء الأولى وطنيا في جرائم القتل (وزارة الداخلية 2013).

كانت لم تستطع بناء ميزان قوى كفيل بصد الهجوم وإحراز انتصارات نوعية. لكن الأزمة المالية التي اندلعت في 2007 والهجوم المعمم على مكاسب الأجراء والفئات الشعبية دفعت بصعود موجة جديدة من المقاومات منذ 2009، في كل من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية (حركات الغاضبين ولنحتل وول ستريت، إلخ). كما اندلعت ثورات شعبية في المنطقة المغاربية والعربية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبدأت شراراتها حتى في بلدان نامية كتركيا والبرازيل. إنها نضالات مباشرة ضد إجراءات التقشف، ومازالت تتسم بالتشتت وغياب الأفق السياسي البديل. ومن هنا ضرورة العمل على توحيدها وتخصيها وتوسيع التضامن الأممي حتى تتطور إلى مقاومة جذرية واسعة ضد النظام الرأسمالي.

المحور الثاني: الأزمة الرأسمالية العالمية تعمق مأزق الخيارات النيو-ليبرالية بالمغرب

لم تأثر أزمة الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المغربي على صعيد الأزمة المالية مباشرة لضعف اندماجه في الأسواق المالية الدولية، ولكن أثرت عليه أساسا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بحكم تبعيته البنيوية للسوق الدولية على أصعدة التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتسويق والغذاء، إلخ. وبالتالي، سيعتقم مأزق جميع الخطط القطاعية في الفلاحة والسياحة والصناعة، إلخ، والمرتبطة بالسوق الأجنبية والأوروبية أساسا، والنقص الحاد في مصادر العملة الصعبة (وضعية المهاجرين المغاربة كإحدى ضحايا الأزمة، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة)، إلخ .

احتداد العجز البنيوي للميزان التجاري

منذ بداية الستينات، بقي الاقتصاد المغربي مرتكزا على كان عليه في عهد الحماية، أي غياب صناعة محلية، والتركيز على تصدير بعض المواد المنجمية وبعض المنتجات الفلاحية.

وعمقت برامج التقويم الهيكلي هذه التبعية، فاتحة الباب أمام دخول السلع الأجنبية. وهذا ما يكشف عنه العجز البنيوي للميزان التجاري والذي سيزداد حدة مع الأزمة الرأسمالية العالمية. فمنذ سنة 2007، انخفضت أثمان صادرات المغرب الرئيسية في الأسواق العالمية (10% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 بالنسبة للطماطم والخضراوات، 8% بالنسبة للحوامض، إلخ)، في حين ارتفعت أسعار وارداته بشكل كبير (مواد الطاقة أكثر من 32%، القمح 27%، إلخ)، وبلغ العجز الميزان التجاري أكثر من 200 مليار درهم سنة 2012 مقابل

136 مليار درهم سنة 2007، ولم تعد الصادرات تغطي حتى نصف واردات البلد (48%).

إن الرصيد التجاري السلبي يعكس بشكل واسع آلية ترحيل القيم إلى الخارج من خلال التبادل غير المتكافئ، حيث يصدر المغرب منتجات أولية وبعض المنتجات شبه الصناعية والفلاحية الثانوية تتضمن ساعات عمل تفوق بكثير تلك التي يستوردها من البلدان المصنعة ذات المردودية العالية، علاوة على كونها مدعمة بشكل كبير.

سنسوق مثالين دالين يعكسان بشكل جلي هذا العجز التجاري الذي ليس فقط ظرفيا بقدر ما هو بنيوي مرتبط بما حكمت به علينا المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول العظيمة طيلة 5 عقود: تصدير المواد الخام (المعادن) ومنتجات الأرض (البواكر والحوامض)، واستيراد مواد الطاقة والتكنولوجيا والغذاء.

اتفاقيات التبادل الحر تعمق العجز التجاري

في سنة 2012، بلغ العجز التجاري للمغرب في إطار اتفاقيات التبادل الحر حوالي 64 مليار درهم (32% من العجز التجاري الإجمالي). بلغ مع الاتحاد الأوروبي حوالي 52 مليار درهم (ربع العجز التجاري الإجمالي). وتشكل الواردات في إطار اتفاقيات التبادل الحر أساسا من المواد نصف المصنعة (أكثر من 29% من مجموع الواردات) ومن مواد التجهيز الصناعي المكتملة (حوالي 24%)، أغلبها من بلدان الاتحاد الأوروبي.

ومع بداية أبريل 2013، بدأت جولة من "المفاوضات" بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول "اتفاق التبادل الحر الشامل والمععمق" ALECA، والتي تسعى من خلالها الرأسمالية الأوروبية أن تحمي استثماراتها (الملكية الفكرية)، وتوسيعها إلى مجال الخدمات العمومية (الصحة، التعليم، إلخ).

ومن جهة أخرى، وقع المغرب، في فبراير 2013، اتفاقا فلاحيا مع الاتحاد الأوروبي، ستزداد بموجبه حصص صادرات بعض منتجاته الفلاحية. لكن الاتفاق يضمن أيضا نفس نسبة الانفتاح للصادرات الأوروبية إلى المغرب من خلال تحرير كامل على مدى 10 سنوات. وستستفيد صادرات الخضر والفواكه الأوروبية إلى المغرب من نسبة تحرير 67% (نفس النسبة لصادرات المغرب نحو أوروبا)، والصناعات الغذائية (المعلبات الغذائية، والمنتجات الحليبية والزيوت) بنسبة 98% (92% للمغرب)، قطاع الصيد البحري في حدود 91% على مدى 5 سنوات و100% على 10 سنوات (90% للمغرب). وهو ما يعني عمليا دعم كبار المصدرين الأوروبيين.

في ظل الأوضاع الاجتماعية السياسية الصعبة.. وهذه المعرفة يمكن أن تساعد على توقع من هي الأطراف التي ستعارض الخطط المقترحة وبالتالي وبالتالي وضع الإستراتيجيات لمواجهة مثل هذه المعارضة".

لا بدبل خارج رفض منطق الخصوصية

إن القطع الجازم مع السياسات المملاة من طرف المراكز الإمبريالية هو الطريق الوحيد لضمان خدمات تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشعب وليس التوازنات المالية ومصالح المقرضين.

إن أي رفض لا يضع منطق الخصوصية والهجوم النيوليبرالي على الخدمات العمومية والاجتماعية موضع الاتهام لن يساهم إلا في تعميق الواقع في أعين جماهير الشعب.

علي أموزاي

الارتهاان بالخارج

السبب الرئيسي وراء كل مظاهر العجز المالي الذي يعانيه الاقتصاد المغربي هو تطبيق خطط برنامج التقويم الهيكلي الذي فرض على البلد فتح الباب للصادرات وعمقت منظمة التجارة العالمية فيما بعد هذه السياسة. وكما يصدق الأمر على جميع قطاعات الاقتصاد فإن حاجات المغرب من الطاقة الكهربائية يتم تأمينها "بنسبة 96% من الخارج، ولم تستطع الحكومة طيلة السنوات العشر الماضية تخفيف الارتهاان إلا بنسبة 0.5 نقطة مئوية". (الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية د. عبد القادر إعمارة أكد للجزيرة نت).

الحرب خدعة

ولإقناع الكادحين بقبول هذا الهجوم تسعى الحكومة إلى تقسيم صفوفهم درءاً لأي مقاومة آنية وجماعية، فصرح رئيس الحكومة أن 4 ملايين و100 ألف أسرة لن تمسها الزيادة التي ينتظر أن تعرفها أسعار الكهرباء (المساء- العدد 2385: - 2014/05/27). وأكد العقد- البرنامج أن الزيادات لن تشمل الأشرط الاجتماعية التي تقل عن 100 كيلوواط شهرياً بالنسبة للكهرباء، والتي تم 4 مليون و100 ألف من المشتركين، و6 متر مكعب شهرياً بالنسبة للماء، والتي تم 2 مليون و200 ألف من المشتركين. إنها خدعة قديمة وهي مستوحاة من توصيات صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى تمرير هجوماته مع الحفاظ على السلم الاجتماعي دون استثارة ردود احتجاجية قد تمنع تطبيق "إصلاحاته". وهو ما تناولته بالحرب الوثيقة التي أصدرتها "إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي" التي أقرت أن إصلاح دعم الطاقة يعد "مطلباً صعباً على المستوى السياسي... ومن العناصر المهمة في هذا الصدد وضع خطة شاملة لإصلاح دعم الطاقة تشمل عقد مشاورات مع الأطراف المعنية، وتطبيق زيادات في أسعار الطاقة بالتدرج الملائم... واتخاذ تدابير موجهة لحماية الفقراء والضعفاء.. فقد أظهرت استطلاعات الرأي، على سبيل المثال، أن المواطنين يميلون نحو تأييد إصلاح الدعم إذا ما رأوا أن العائدات تستخدم في الإنفاق الداعم للفقراء..".

وتزيد الوثيقة في نوائحها للحكومات أن تقتدي بنموذج الأردن الذي "يرفع تدريجياً تعريفه الكهرباء". مضيئة أن "نجاح مثل هذه الإستراتيجيات على وضع الاقتصاد السياسي على المسار الصحيح. وسوف يتعين على صناع السياسات تحديد أي الإصلاحات التي يمكن تنفيذها وأفضل ترتيب لتنفيذها

إن اتفاقيات التبادل الحر ليست لا حرة ولا متكافئة، حيث تنعدم القدرات التفاوضية لدى دول الجنوب بفعل التبعية والمديونية، ولا تحوز سلعتها على أية تنافسية لا في الجودة ولا في التنوع ولا في تكلفة الإنتاج. ومن هنا فإن الانفتاح بدون قيود جمركية لن يؤدي سوى إلى تقوية عدم التناسب، وفتح المجال أمام مقاولات الشمال الكبرى للسيطرة على جميع الأنشطة الاقتصادية، وتنمية أرباحها على حساب تدمير اقتصاديات الجنوب المتخلفة وتعميق تبعيتها وإفقار سكانها.

تحويل الأرباح إلى الخارج

تنفيذاً لإملاءات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أزال الدولة المغربية الجواجز أمام حركة الرساميل وتحويل الأرباح إلى الخارج. فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل إلى الانخفاض منذ اندلاع الأزمة الرأسمالية العالمية في 2007، فإن تحويل الأرباح الناتجة عنها إلى الخارج ارتفع بشكل مهول، حيث انتقلت من 6 مليار درهم سنة 2007 إلى حوالي 18 مليار درهم سنة 2011.

الخصخصة أداة تصدير مباشرة للرساميل

تشكل عمليات الخصخصة مصدراً لتصدير الأموال من طرف الرساميل الأجنبية على شكل أرباح في اتجاه بلدانهم الأصلية أو مناطق أخرى، حيث تمنحهم الدولة مقاولات ومؤسسات عمومية مريحة على طبق من ذهب. فعلى سبيل المثال: في إطار توزيعها لمجموع أرباحها لسنة 2011، حولت شركة اتصالات المغرب مبلغ 4,3 مليار درهم لشركة فيفاندي الفرنسية التي تملك نسبة 53% من رأسمال ماروك تيليكوم. كما تسمح خصخصة الخدمات العمومية من خلال ما يسمى بالتدبير المفوض لتوزيع الماء والكهرباء، والنقل الحضري، والنظافة، وجمع النفايات المنزلية، إلخ، بفتح جيوب المواطنين للشركات متعددة الجنسيات لتستحوذ على أموالهم مباشرة وتحوّلها إلى الخارج.

تهريب الأموال

حسب دراسة قام بها مكتب أمريكي للاستشارة، قدر مبلغ الرساميل المغربية المهربة في الفترة الفاصلة بين 1970 و2008، بحوالي 350 مليار درهم، كانت ستكفي لتسديد الدين العمومي المغربي. وخلال الفترة ما بين 2000 و2008، بلغ المعدل السنوي لتهريب الأموال إلى الخارج انطلافاً من المغرب حوالي 11 مليار درهم، وسيرتفع إلى 25 مليار درهم سنة 2011 في

صافية بلغت 170 مليون درهم سنة 2011. بينما سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن الأرباح المهرية من طرف طرف شركة "ليدك" بين 1997 و2008 بلغت حسب قرابة مليار درهم. (موقع لكم، نفسه).

ليس الرأسمال الأجنبي وحده المستفيد من "كعكة" المكتب الوطني للذيدة، فالمكتب تشغل لفائدته 700 شركة من بينها 133 شركة منخرطة في الجامعة الوطنية للصناعات الكهربائية والإلكترونية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام لمقاولات المغرب. (لكم، نفسه).

أما فيما يخص "ناريفا"، التابعة للشركة القابضة الملكية: الشركة الوطنية للاستثمار، فإن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مجبر على شراء الطاقة الكهربائية منها لمدة 20 أو 30 سنة بأسعار يتفاوض بشأنها فيما يتعلق بمحطات أسفي وطرفاية، أو تباع مباشرة للزبناء الكبار ومعظمهم مؤسسات عمومية (المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات) أو لفروع الشركة الوطنية للاستثمار (لافارج، سوناسيد) ويقوم بنقلها إليهم المكتب. ولنقل الكهرباء المنتجة إلى الزبناء الصناعيين، تؤدي الشركة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (تبر عبور) لكنه ليس معروفا لحد الآن ماهي قيمة هذا التعويض (8 سنتيم كيلواط - ساعة بالنسبة لأخفبير سنة 2010). (موقع لكم، نفسه).

أدى برنامج تحرير قطاع الطاقة إلى سيطرة الرأسمال الأجنبي على المداخل المالية التي كانت الدولة تجنيها من استيراد و تكرير البترول و توزيع مواده و إنتاج الطاقة الكهربائية و توزيعها.. وهو السبب الحقيقي والرئيسي وراء الأزمة الحالية التي يعاني منها ليس فقط المكتب الوطني للكهرباء، بل كل مؤسسات القطاع العام والقطاع شبه العمومي.

هذا هو السبب الحقيقي وراء أزمة المكتب المالية، شركات خاصة تابعة للرأسمال الأجنبي والمحلي، تفوز بصفقات مجزية أودت بالمكتب إلى حافة الإفلاس، بينما يتم تحميل التكلفة للمواطن المقهور أصلا بتكلفة أزمة اقتصادية عامة تنعكس على كل ظروف عيشه (تعلima وصحة وأجورا..).

وذلك هو السبب حول ما يرد في خطاب الحكومة كحقيقة منزلة لا تحتاج إلى برهان، أي عدم التناسب بين تكاليف الإنتاج والتوزيع وبين التعريفات المطبقة ما يسبب العجز المالي، إن خسارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تقابلها أرباح ضخمة ينعم بها آخرون". (موقع لكم، نفسه).

سياق الذعر الذي أصاب الأغنياء المحليين بعد انطلاق الثورات في المنطقة العربية وحركة 20 فبراير بالمغرب. ولا يتضمن تهريب الأموال تجارة المخدرات والمواد والسلع المهربة والدعارة، إلخ. كما لا يتضمن الرشاوي المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية للحصول على صفقات عمومية، أو الأموال الناتجة عن الغش في الفواتير في ميدان المبادلات الخارجية، إلخ.

الديون آية جهنمية لتحويل الثروات

تحتل الديون المرتبة الثانية بعد الضرائب في تمويل الميزانية العامة للدولة، وتأتي بشكل رئيسي من الاقتراض الداخلي والخارجي. وتضخمت المديونية العمومية للمغرب (الداخلية والخارجية) بشكل خطير في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ اندلاع الأزمة العالمية في سنة 2007، لتبلغ أكثر من 600 مليار درهم (73% من الناتج الداخلي الخام) في النصف الأول من سنة 2013. وهذا ما يعني أن حوالي ثلاثة أرباع الثروة المنتجة بالمغرب مرهونة لصالح المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى، ثم البنوك التجارية المحلية والرأسماليين الكبار. فقد احتد ارتهان البلد بقرارات جميع هؤلاء الدائنين الذين يفرضون مشيئتهم لضمان تسديد ديونهم واسترجاع أرباح استثماراتهم. وبالتالي، فلا سيادة وطنية في ظل المديونية.

وسيحدث التضخم الكبير لحجم المديونية المغربية مع الأزمة الرأسمالية العالمية التي ستؤدي إلى تقليص الإيرادات المالية بالعملية الصعبة، وانخفاض الطلب على واردات المغرب الرئيسية وتراجع أسعارها، وارتفاع قيمة صادراته الأساسية (مواد الطاقة، المواد الغذائية، إلخ)، وارتفاع نسبة الفوائد في الأسواق المالية العالمية.

فالحاجة إلى التمويل الخارجي يتجسد في عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي بلغ 83 مليار درهم سنة 2012 (10% من الناتج الداخلي الخام)، بعد أن كان إيجابيا بـ 12 مليار درهم سنة 2006، ولم يعد احتياطي العملة الصعبة يغطي سوى حوالي 4 أشهر من الاستيرادات بعد أن كان يغطي 11 شهرا سنة 2005. ولم تجد الدولة من حل سوى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لتقترض منها بالعملية الصعبة مباشرة عبر بيع سندات سيادية:

- 1 مليار أورو في سنة 2010
- 1,5 مليار دولار في دجنبر 2012
- قرضين بمبلغ إجمالي يعادل 750 مليون دولار من السوق الدولي في 23 ماي 2013

قرض الوقاية والسيولة بقيمة 6.2 مليار دولار الذي وضعه صندوق النقد الدولي رهن إشارة المغرب على مدى عامين إن التزم المغرب بشروطه المجحفة.

الفئات الشعبية تتحمل التكاليف

خضعتنا طيلة 43 سنة (منذ 1912 إلى 1955) للاستعمار الفرنسي المباشر الذي نهب ثرواتنا الأرضية والبحرية بقوة الحديد والنار، وحال دون أي تصنيع لبلدنا، وحكم على اقتصادنا بالتخلف الشديد، وعلى شعبنا بالفقر والجهل. ولم تفض سيرورة النضال من أجل الاستقلال إلى إحداث قطيعة مع الهيمنة الاستعمارية التي تواصلت بأشكالها الجديدة منذ نهاية الخمسينات. وها نحن بعد مضي 57 عاما، زاد خضوعنا لمشئثة المؤسسات المالية الدولية وأقطاب الإمبريالية التي تواصل ترحيل ثرواتنا عبر مختلف الآليات التي سردناها أعلاه (التبادل اللامتكافئ، الديون، ترحيل الأرباح، تهريب الرساميل)، وتغزو اسواقنا المحلية بمنتجاتها المدعمة عبر اتفاقيات التبادل الحر مدمرة بذلك القطاعات الإنتاجية الهشة أصلا. ولضمان استمرار عملية ضخها لأرزاقنا، تصر على فرض برامج تلو البرامج وفق منطق الرأسمال، تؤدي إلى استنزاف بلدنا وتعميق تبعيته البنوية في كافة المجالات المالية والتقنية والتجارية والصناعية والغذائية، إلخ، والتي ستزداد تفاقما في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية. ويزداد خضوع الدولة المغربية لمراكز القرار الإمبريالية، وتواصل تطبيق الخيارات النيوليبرالية بمنح مزيد من التشجيعات والإعفاءات للشركات متعددة الاستيطان والرأسمال الكبير المحلي المرتبط بها عبر معزوفة "دعم أو تحفيز الاستثمار"، وتدعيم نزع القيود عن التجارة الخارجية وترحيل الأرباح، وتقوية الهجوم على مكاسب الفئات الشعبية من خلال تجميد الأجور، والتراجع عن دعم مواد الاستهلاك الأساسية (صندوق المقاصة)، والهجوم على أنظمة التقاعد، وجعل القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) مجالات لتنمية أرباح الرأسماليين. فالحاكمون يسعون إلى ضمان أرباح الرأسماليين على حساب الفئات الشعبية التي تتخطى في أوضاع مزرية: ارتفاع البطالة التي تكثسي طابعا جماهيريا وشبابيا، درجات حادة من البؤس، توسع الهشاشة وعدم استقرار الشغل والحياة، تنامي أعداد الشباب الذين ينتحرون وهم يمتطون قوارب الموت أو يضرمون النار في أجسادهم من شدة اليأس، نسبة أمية مرتفعة خصوصا في أوساط النساء التي يرزحن تحت نير اضطهاد متعدد الأنصاف، إلخ. وهناك معطيات غزيرة تصدرها عديد من المؤسسات الدولية في تقاريرها السنوية، تصنف المغرب ضمن المراتب الأولى في مؤشرات التخلف الاجتماعي والبشري. ولم تكن لإجراءات الترقيع، التي يوصي بها

لنزع احتكار المكتب الوطني للكهرباء و"إخضاع كل المنتجين المستقلين بما فيهم المكتب الوطني للكهرباء لمنافسة تنافسية من أجل إنتاج الكهرباء بأسعار تنافسية". ولذلك فتحرير الأسعار يخدم بالأساس الشركات المتعددة الجنسية التي بالرغم من أن مسلسل تحرير قطاع الطاقة لم يستكمل بعد، فإنها تحتكر حاليا معظم إنتاج الطاقة الكهربائية.

خصوصة الإنتاج والتوزيع

تندرج خصوصة أنشطة إنتاج وتوزيع الكهرباء في إطار "خصوصة الخدمات والعمليات ذات الطابع التجاري" التي فرضتها مؤسسات الرأسمال العالمي (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقدي الدولي، البنك العالمي ..). وقد أدى برنامج تحرير قطاع الطاقة إلى احتكار الرأسمال الأجنبي لكامل هذا القطاع من تكرير للمنتجات البترولية وتوزيعها و إنتاج للطاقة الكهربائية و توزيعها. أصبح الرأسمال الأجنبي يحتكر معظم إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها ببلادنا بعدما فوتت له العديد من محطات الإنتاج وشبكات التوزيع. فالمجموعة الرأسمالية الأمريكية السويسرية ABB/CMC تسطو حاليا ولوحدها على أكثر من 48% من الإنتاج الوطني للكهرباء. أما بالنسبة لتوزيع الطاقة الكهربائية فإن الشركات المتعددة الجنسية (لبديك، ريبسال، فيفاندي) تضمن حاليا احتكارا شبه مطلق لهذا القطاع، حيث تحوز على أكثر من 75% من مجموع شبكة التوزيع، فيما يكتفي المكتب الوطني للكهرباء بـ 25% فقط (وثيقة "مقاربة اقتصادية لقطاع الطاقة" لسنة 2002 لوزارة المالية).

"ينتج القطاع الخاص اليوم أكثر من نصف الكهرباء المستهلك في المغرب. وشركة جليك التابعة للمجموعة الإماراتية طاقة، التي تقوم بالإنتاج المفوض لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في المحطة الحرارية المستعملة للفحم بالجرف الأصفر توجد في حالة جيدة، حيث بلغ رقم أعمالها 5.4 مليار درهم سنة 2011 وحققت نتيجة صافية بلغت 430 مليون درهم؟" خسارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أرباح عند شركات أجنبية وشركة تابعة للهولدينغ الملكي"، كريستوف غيغان، 20 مارس 2013، موقع لكم).

وحيث يسجل المكتب الوطني خسارات نسجل شركات القطاع الخاص المنتجة للطاقة الكهربائية أرباحا خيالية، فشركة الطاقة الكهربائية لتهدارت "أو تي تي" المنتجة للطاقة الكهربائية في إطار عقود التفويض حققت نتيجة

البنك العالمي مرة أخرى، من قبل "مكافحة الفقر"، و"التنمية البشرية"، و"المشاريع المدرة للربح"، و "برامج التشغيل"، إلخ، أي تأثير ملموس، ما عدا كونها خدعة يروجها الحاكمون وخدامهم لتدويخ ضحايا خياراتهم.

مطالب أطاك المغرب

- فك التبعية لمراكز القرار الامبريالية
 - نظام سياسي واقتصادي ديمقراطي يجسد تطلعات الفئات الشعبية الواسعة
 - إلغاء اتفاقيات التبادل الحر
 - اعادة توزيع عادلة للثروات
 - إعادة تأميم المقاولات والمؤسسات العمومية المخصصة
 - إلغاء المديونية
 - إنتاج زراعي مرتكز أساسا على تلبية المواد الأساسية.
- انتهى.

أكتوبر 2013

الأزمة المالية التي تعرفها هذه المؤسسة العمومية، والتي أجبرت الحكومة على الإعلان عن زيادات جديدة في أسعار الماء والكهرباء.

إن رفض تبذير المال العام الذي يقوم به مدراء المؤسسات العمومية بالمغرب، لا يعني أن نحمل لهؤلاء المديرين المسؤولية الكاملة فيما آلت إليه أوضاع هذه المؤسسات، فهذه العلاوات (وهي بالمناسبة ليس بالجديدة كي تكون سبب أزمة المكتب) مهما بلغ حجمها لا يمكن أن تبرر حجم العجز الذي تجاوز مليارات الدراهم: ففي 2008 بلغت مديونية المكتب الوطني للكهرباء إلى 470 مليار سنتيم، فيما بلغت مديونية المكتب الوطني للماء للصالح للشرب إلى 70 مليار سنتيم، وذلك حسب التقرير السنوي للدين الخارجي العمومي.

ما تقوم به هذه الحملة الإعلامية هو توجيه المياه نحو طاحونة دعاية صندوق النقد الدولي - في محاولة منه النأي بالمسؤولية عن سياساته- الذي يسعى إلى رد الأزمة إلى غياب "الحكامة" و"الشفافية" في تدبير وتسيير هذه القطاعات مناديا إلى تفويتها للقطاع الخاص. متجاهلا أن علاوات المديرين التنفيذيين تبلغ أرقاما فلكية في شركات الولايات المتحدة التي تتحكم في سياساته.

ديمقراطية ولكن

بعد الحملة التي شنتها الصحافة على مدير المكتب الوطني وتحميله مسؤولية أزمة المكتب المالية سارعت الحكومة إلى طمأنة هذا الأخير جريا على عادة الإفلات من العقاب، حيث دعا محمد الوفا، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة، إلى تأجيل الحديث عن محاسبة المتسببين عن أزمة المكتب إلى وقت لاحق، قائلا: «إن من يتحدث عن محاسبة من تسبب في الوضعية التي وصل إليها المكتب الوطني للماء والكهرباء يتحدث عن ضرورة، لكنها ليست أولوية، أي أنها ستأتي بعد الإصلاح لضمان تزويد المغاربة بالماء والكهرباء». (جريدة المساء، العدد: 2396 - 2014/08/09).

الأسباب الحقيقية لعجز المكتب الوطني

إن أزمة المكتب الوطني للكهرباء ليست إلا جزءا من الأزمة التي تشهدها جميع المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وهي أزمات مالية أسبابها مرتبطة بعقود من سياسات الخوصصة وتقليص الدعم العمومي وتحرير القطاع. فالبنك العالمي الممثل لمصالح الشركات المتعددة الجنسية يسعى

مأزق الصادرات الفلاحية المغربية

أزيكي عمر
الكاتب العام لجمعية أطاك المغرب

الإجراءات الأوروبية الجديدة تحد من ولوج الخضر والفواكه المغربية للسوق الأوروبية

بعد أن تبنت هيكل الاتحاد الأوروبي (مجلس الاتحاد الأوروبي، اللجنة الأوروبية، البرلمان الأوروبي) في دجنبر 2013، تعديلات السياسة الفلاحية المشتركة لفترة 2014-2020، صادق مجلس الاتحاد الأوروبي في شهر أبريل 2014 على مقتضياتها التطبيقية (القوانين التفويضية). ونجد ضمن هذه القوانين التفويضية تلك المتعلقة بإجراءات دخول الخضر والفواكه القادمة من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، ومن ضمنها المغرب، والتي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح أكتوبر 2014.

يتعلق الأمر بتغيير نظام استخلاص الرسوم الجمركية على المنتجات الفلاحية التي تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي، وذلك باعتماد قيمة جزافية عند الاستيراد. ومن شأن هذا التغيير أن يرفع رسوم الدخول، وبالتالي، ارتفاع أثمان المنتجات الفلاحية المغربية التي ستزداد صعوبة تسويقها في سوق أوروبية تميل أثمانها إلى الانخفاض في سياق الأزمة والمنافسة.

تبعات الإجراءات الأوروبية الجديدة على الصادرات الفلاحية المغربية: صادرات الطماطم

لتقدير تبعات الإجراءات التقييدية الأوروبية سنركز على صادرات الطماطم التي تمثل 53% من الصادرات الاجمالية للبواكر المغربية. كما يعد المغرب خامس مصدر عالمي للطماطم بحجم سنوي وصل 450 ألف طن كمعدل ثلاث سنوات الأخيرة (2011-2013)، وبعائدات سنوية بلغت 3,5 مليار درهم، مثلت 11% من القيمة الاجمالية لصادرات المواد الغذائية (إحصائيات مكتب الصرف).

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الطماطم بالمغرب، والبواكر بشكل عام، يتسم بالكثافة والإنتاجية الفصوى، ويرتكز على استعمال طائش للمبيدات، والأسمدة الكيماوية، والبذور المختارة في مختبرات الشركات متعددة الجنسيات، واستهلاك مفرط للماء. فالصادرات السنوية للمنتجات الفلاحية البيولوجية لم تتجاوز 1% من مجموع صادرات البواكر في السنوات الثلاث الأخيرة، وانخفضت بنسبة 40% منتقلة من 8,6 ألف طن خلال موسم 2010-2011 إلى 5,1 ألف طن في 2012-2013. ولا تشكل منها الطماطم البيولوجية

تقليص الدعم... تربط الفرس

بعد ذكر هذه الأسباب يأتي المجلس الأعلى للحسابات إلى المعني الحقيقي بهذا الهجوم الإعلامي وهو الدعم العمومي الموجه لدعم أسعار الكهرباء والتوصية برفع ذلك الدعم الذي كشف تقرير المجلس أنه رغم ضخامته لم يعمل إلا على مفاومة عجز المكتب الوطني مؤكدا أن "سنة 2013 يتوقع أن يصل العجز الصافي فيها 3 ملايين درهم، بالرغم من أن مبالغ الدعم المتعلقة بالفيول خلال السنة تقدر بحوالي 4.2 مليار درهم". (هسبريس- 23 ماي 2014).

يندرج مطلب المجلس الأعلى للحسابات برفع الدعم عن الكهرباء وتطبيق حقيقة الأسعار ضمن توصيات صندوق النقد الدولي الذي أمرت مديرته كريستين لاغارد في زيارتها الأخيرة للمغرب بتقليص نفقات دعم الأسعار للتحكم في عجز الموازنة المقدر حالياً بنحو 5.5 في المئة من الناتج الإجمالي، وهو نفس ما ورد في وثيقة "إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى- صندوق النقد الدولي" حول ما أسمته "إعادة توجيه الإنفاق" حيث أقرت الوثيقة أن "الدعم واسع النطاق، وخاصة على أسعار الطاقة، يدعم الواردات من الخارج أكثر من دعمه للطلب على السلع والخدمات المحلية، ويعود بالفائدة غير المتكافئة على شرائح السكان ذات الدخل المرتفع التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود والكهرباء"، مقترحة إلغاء ذلك الدعم على غرار الأردن التي قطعت أشواطاً كبرى في هذا المجال.

ما يهم الحكومة إذن ليس إنقاذ المكتب الوطني من الإفلاس، مادام عجز المكتب الوطني مرتبط بسياسات الخصوصية وتفويت خدماته للقطاع الخاص ما حرمه من موارد مالية هائلة، تقوم الشركات الأجنبية بتحويلها كأرباح إلى الخارج. ما يهم في آخر المطاف هو الاستمرار في تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي الذي يركز على ضبط عجز المالية العمومية كي يتمكن المغرب من الوفاء لالتزاماته المالية مع المؤسسات المقرضة.

حاميتها حرامها

في محاولة للبحث عن كبش فداء للسياسات الليبرالية التي دفعت المكتب الوطني للكهرباء إلى حافة الإفلاس، قامت الصحافة بنشر العلاوات الاستثنائية التي منحها مدير المكتب لنفسه وللمديرين ولرؤساء المصالح التابعين للمكتب تتراوح قيمتها بين 5000 و250 ألف درهم، وذلك في عز

التحول السياسي، التي ركزت فيما يخص إصلاح قطاع الطاقة على ضرورة "وضع إستراتيجية للتواصل الجماهيري على أوسع نطاق" .. لكنها إستراتيجية لإقناع الجماهير بتحمل تكلفة إصلاح قطاع الطاقة وليس لمعرفة رأيها الحقيقي في الموضوع.

أسباب أزمة المكتب من وجهة نظر الحكومة

تدهور الوضعية المالية للمكتب يرجع حسب بيان الحكومة إلى عدة عوامل تتمثل في الحجم الكبير للاستثمارات التي قام بها المكتب للاستجابة للطلب المتزايد على مياه الشرب والكهرباء والتطهير السائل، وارتفاع تكاليف إنتاج وتوزيع مياه الشرب والكهرباء وخدمات التطهير السائل، مقابل تطبيق تعريفات لا تكفي لتغطية هذه التكاليف. وهي نفس الأسباب التي وردت في تقرير المكتب الأعلى للحسابات.

وتؤكد الحكومة أن استهلاك مادة الكهرباء في المغرب يبقى هو الأرخص سعرا في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالتالي لا يعقل أن يظل المغاربة يتمتعون بنور الكهرباء بسعر يقل عن الدرهم الواحد للكيلوواط/ ساعة.. وهو مبرر صالح لتبرير جميع الإصلاحات فالمغرب هو البلد الذي يعرف أكبر الأجر مناداة بمراجعة الأجر، والمغرب كذلك هو الأكثر إنفاقا على قطاع التعليم مناداة إلى تقليص نفقات التعليم، الخ.

إن أي طالب مبتدئ في الاقتصاد يدرك أيما إدراك أن الاستثمارات الكبيرة مهما بلغ حجمها كبيرا في قطاع زبناؤه مضمونون وتصريف الإنتاج فيه مضمون، فإن الأرباح أيضا فيه مضمونة مهما كان العجز المؤقت ضخما، ما دام استرداد المبالغ المستثمرة مضمونا على المدى المتوسط أو حتى البعيد. فقد كشف محمد إعمارة عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية للجزيرة نت عن ارتفاع نسبة الطلب على الكهرباء خلال السنوات الأخيرة بنسبة بين 8 و9% سنويا مضيفا أن هذا الازدياد في الطلب لم ترافقه استثمارات لإنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعه.

أما فيما يخص عدم التناسب بين تكاليف الإنتاج والتوزيع مع التعريفات المطبقة، فهي ترد في تقرير المجلس العلى للحسابات وبيان الحكومة وكأنها حقائق منزلة، دون العمل على ذكر أسباب عدم التناسب هذا، وهو ما سنأتي على نقاشه فيما بعد.

سوى 12%، أي 600 طن، وهي لا تمثل شيئا مقارنة مع 450 ألف طن المنتجة بالطرق المعهودة.

تمتص سوق الاتحاد الأوروبي 85% من صادرات المغرب من الطماطم، وتأتي حوالي 80% من عائداتها من فرنسا وإسبانيا. لكن تعترضها دائما صعوبات التسويق من جراء الإجراءات الحمائية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي كنظام الحصص، وجدول التصدير، وسعر الدخول. ففي أكتوبر 2012، دخل حيز التنفيذ اتفاق نزع التقنينات الجمركية عن المنتوجات الفلاحية والبحرية الذي وقعه المغرب والاتحاد الأوروبي. وحددت بموجبه حصة الصادرات السنوية من الطماطم المغربية التي ستعفى من الحقوق الجمركية في 240 ألف طن (مع حصة تكميلية من 28 ألف طن)، موزعة بين شهر أكتوبر وماي، مع سعر دخول مرجعي. وتستفيد صادرات الطماطم التي تصدر خارج هذه الحصة من تخفيض بنسبة 60% على الحقوق الجمركية. وهذا ما يسمح للمصدرين المغاربة بتصدير كميات كبيرة بلغت 390 ألف طن لسوق الاتحاد الأوروبي وحدها في سنة 2012-2013، أي أنها فاقت الحصة التي حددها اتفاق سنة 2012 بـ 150 ألف طن. وهذه هي الكمية التي تستهدفها الإجراءات الحمائية الجديدة التي تبناها الاتحاد الأوروبي بضغط من كبار المنتجين بأوروبا.

كبار المصدرين المغاربة لن يكونوا خاسرين

يهمين على قطاع الخضر والفواكه بالمغرب ثماني مجموعات تصديرية تستحوذ على مساحات زراعية كبيرة. وتأتي الأملاك الفلاحية (التسمية الجديدة للأملاك الملكية) على رأسها بمساحة تقدر بـ 12 ألف هكتار، متبوعة ببعض العائلات الكبيرة كبناني سميرس والقباج بأكثر من ألفي هكتار لكل واحدة منها. ونجد أيضا أجانب (فرنسيين وإسبان أساسا) يشكلون مع مغاربة وحدات إنتاج وتصدير كبيرة، كمجموعتي أزورا وإيديل بأكثر من ألف هكتار ونصف لكل واحدة منها. ومن المستبعد جدا أن تتضرر أرباح هذه المجموعات من الإجراءات الأوروبية الجديدة بالنسبة للطماطم. أولا، لأن تقليص الجزء الكبير من 150 ألف طن الفائض على الحصة المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي سيقع أساسا على صغار المنتجين والمتوسطيين الذين سيزاح أغلبهم من دائرة التصدير تاركين المجال للكبار. ثانيا، يجوز كبار المصدرين على وسائل تسمح لهم بتوسيع حصتهم من الأسواق في بلدان أخرى خارج الاتحاد الأوروبي كروسيا، وإنجلترا، وكندا، وبلدان إسكندنافيا والخليج وإفريقيا. ثالثا، يستطيعون أيضا تنويع صادراتهم. رابعا، لأن قيمة 150 ألف طن من الطماطم التي تقارب 1 مليار درهم، والتي يقولون كذبا بأنها ستكون خسارة،

لا تمثل شيئا أمام الإعانات التي حصلوا عليها: 4 مليار درهم كإعفاءات ضريبية في سنة 2013، وحوالي 3 مليار درهم كإعانات مباشرة.

ذريعة لتوسيع الضغط

استغل كبار المنتجين والمصدرين المغاربة قرار الاتحاد الأوروبي لتكثيف ضغطهم على الدولة من أجل انتزاع مزيد من التنازلات. فقد سبق أن تنامت تحركاتهم منذ 2008، وهي السنة التي شهدت انطلاق مخطط المغرب الأخضر، لتوسيع استفادتهم من السياسة الفلاحية الجديدة¹. ولكن أيضا لصد تنامي العمل النقابي الكفاحي² في أوساط العائلات والعمال الزراعيين خصوصا في منطقة سوس التي تشهد تركزا كبيرا لليد العاملة قادمة من مختلف المناطق الفقيرة بالمغرب³. وفي صيف 2011، أسسوا نقاباتهم الكبيرة، الفيدرالية بين مهنية للخضر والفواكه المعدة للتصدير. وفيما يخص الضريبة الفلاحية، استطاعوا أن يحافظوا على الاعفاء الضريبي بالنسبة للضيعات الفلاحية التي تحقق رقم معاملات يقل عن 5 مليون درهم سنويا، ونسبة ضريبية منخفضة (17,5%) للاستغلاليات الكبرى مع مقارنة تدرجية⁴ تمنح لهم الوقت الكافي لتعديل حساباتهم وتجزئ ضيعاتهم. وما زالت الباطرونا الزراعية تطالب بتعميم عقد الشغل محددة المدة واعتبار الأنشطة الفلاحية موسمية⁵. كما تصر على عدم مساواة الحد الأدنى للأجر الفلاحي

القروية، والبيئة، إلخ. علينا أن نرفض هذا النموذج الفلاحي الصناعي، ونطالب باستعادة سيادتنا الغذائية، وبحقنا الكامل في إنتاج المواد الغذائية الرئيسية على أراضيها. ولبلوع ذلك، لابد من خوض نضالات ومعارك جماعية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، في شبكات واتلافات وتنسيقات تضم عمالا وعاملات ومزارعين ومستهلكين وجميع أنصار القضية الشعبية.

31 ماي 2014

رفع أسعار الكهرباء: تحميل تكلفة الأزمة للكادحين

على إثر التوقيع على عقد- برنامج بين الحكومة والمكتب الوطني للكهرباء بتاريخ 26 ماي 2014، أعلنت الحكومة الزيادة في أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية ابتداء من غشت المقبل، وذلك من أجل توفير حوالي 13 مليار و950 مليون درهم لدعم مالية المكتب الوطني للماء والكهرباء الذي يعاني من أزمة مالية قد تؤدي به إلى الإفلاس حسب تصريحات الحكومة.

أثار القرار إلى جانب استياء جماهير الشعب التي ستتحمل تكاليف هذه الزيادة، حملة إعلامية شعواء من طرف الحكومة وأبواقها الإعلامية لإقناع الكادحين بضرورة هذه الزيادة من أجل إنقاذ المكتب من الإفلاس عاملة على بث الذعر في صفوف المواطنين بأن لا خيار إلى الزيادة في الأسعار أو الحرمان من الكهرباء. كان ذلك مغزى تصريح محمد الوفا (الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة) بمجلس المستشارين بأنه "كان لابد من تدخل الحكومة لإنقاذ المكتب الوطني للماء والكهرباء من الأزمة التي يتخبط فيها، وإلا كان يمكن للمغاربة أن "يعيشوا في الظلام" لمدة 6 ساعات مثلا، كما يحدث في بلدان أخرى". (هسبريس- 27 ماي 2014).

تعمل الحكومة على تسوية القرار بمبررات مرتبطة بالأداء المالي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والأزمة المالية التي يعاني منها، غاضة الطرف عن الأسباب الحقيقية لهذا الوضع المتمثلة في الإصلاحات الليبرالية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي التي حرمت المكتب الوطني ومعه ميزانية الدولة من موارد مالية هائلة.

قصف إعلامي لتبرير الهجوم

لتبرير أي هجوم يجب إقناع المستهدفين بضرورته كان ذلك توصية وثيقة صادرة عن "إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي" تحت عنوان "نحو آفاق جديدة، التحول الاقتصادي العربي في غمار

¹ - تهدف الدعاية الأولى من مخطط المغرب الأخضر إلى «تطوير زراعة ذات قيمة مضافة عالية ومردودية إنتاج كبيرة مخصصة أساسا للتصدير، وذلك من خلال إرساء حوالي 960 مشروع موزع على حوالي 560 ألف استغلالية مستهدفة وبغلاف استثمارات إجمالية يناهز 75 مليار درهم».

² - قامت الباطرونا الزراعية بحملة إعلامية كبيرة ضد النقابات العمالية حتى أنهم نظموا في ماي 2009 مسيرة احتجاجية بأكادير مطالبين السلطات بالتدخل لوقف النضالات النقابية. هذا في الوقت الذي لا يحترمون فيه أبسط مقتضيات مدونة الشغل!

³ - يقدر عدد العمال الزراعيين بمنطقة سوس بأزيد من 100 ألف تشكل منهم النساء نسبة كبيرة، وهو ما يمثل 8% من العدد الإجمالي للعمال الزراعيين بالمغرب الذي يقدر بـ 800 ألف.

⁴ - استفاد القطاع الفلاحي من الاعفاء الضريبي الكامل منذ سنة 1984. وابتداء من 2014، اعتمدت الدولة منهجية تدرجية لتستجيب لضغوطات كبار الفلاحين، بحيث تم فرض الضريبة برسم السنة المالية 2014 سوى على الشركات الفلاحية التي يفوق أو يساوي رقم معاملاتها السنوي 35 مليون درهم، وإرجاء تلك التي يفوق أو يساوي 20 مليون درهم إلى فاتح يناير 2016، وتلك التي يفوق أو يساوي 10 مليون درهم إلى فاتح يناير 2018. ويجب انتظار 2020 حتى تشمل تلك التي يفوق أو يساوي 5 مليون درهم.

⁵ - أعدت الدولة مشروع مرسوم (رقم 2.14.15) يحدد القطاعات التي يمكن فيها إبرام عقد شغل محدد المدة، ومنها القطاع الفلاحي.

مع القطاع الصناعي⁶. وما زال عدد التعاملات والعمال الزراعيين المصرحين بالصدوق الوطني للضمان الاجتماعي هزيبا، حيث لا يمثل سوى 12% من المجموع أي 110 ألف. وفي الجلبية الحالية التي أحدثتها بصدد الإجراءات الأوروبية، تلوح الباطرونا الزراعية بفزاعة فقدان مناصب الشغل معلنة عن أرقام مروعة⁷. وهذه ليست سوى ذريعة أخرى لتبرير هجومها على النقابيين عبر التسريجات الجماعية واستباق الحركة المطلوبة بالحقوق في الوقت الذي ليس فيه في وضع دفاعي: لا يمكن المطالبة بالحقوق في الوقت الذي ليس فيه العمل مضمونا!

هذه هي الباطرونا الجشعة التي تستفيد، وعلى الرغم من كل ذلك، من تشجيعات الدولة (إعانات، إعفاءات ضريبية، توزيع الأراضي، تسهيلات الحصول على قروض، إلخ)، واستحوذت على الحصة الكبيرة من الاعتمادات المالية المرصودة⁸ لمخطط المغرب الأخضر منذ تبنيه في 2008 لتشكيل أقطابا كبرى تسمى مجمعين agrégateurs يكون فيها الفلاحون الصغار والمتوسطون مجرد تابعين خنوعين. وكل هذا على حساب جماهير الفلاحين الكادحين⁹ والسكان القرويين (45% من السكان) الذين يعانون من الفقر وغياب البنيات التحتية الضرورية. تشجع الدولة إنتاج الطماطم والحوامض وتتخلى عن الزراعات المعاشية كالحبوب التي تمثل 65% من المساحة الزراعية الإجمالية، والقطاني وقصب السكر. وبهذا أصبح المغرب مستوردا كبيرا للقمح ومواد الاستهلاك الأساسية. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها في السوق المحلية ويصعب اقتناؤها بالنسبة لأغلبية الفئات الشعبية التي تعيش بدخل

⁶ - عقد اتفاق بين الدولة و الباطرونا والنقابات في أبريل 2011 (سياق بروز حركة 20 فبراير) ستتم بموجبه المساواة في الحد الأدنى للأجر في جميع القطاعات. لكنه لم يطبق لحد الآن. وبعد الزيادات التي قررتها الحكومة عشية فاتح ماي 2014، سيكون الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والخدمات 2450,49 درهم ابتداء من يوليوز 2014، و 2567,14 درهم ابتداء من يوليوز 2015. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فسيكون 1730,56 درهم ابتداء من يوليوز 2014، و 1812,98 درهم ابتداء من يوليوز 2015.

⁷ - في نشرتها ليوم 06 أبريل 2014، كتبت الأيكونوميست، وهي جريدة تدافع عن مصالح الباطرونا الزراعية، بأن الإجراء الأوروبي الجديد "سيدمر 30 ألف منصب شغل، وهو ما يعتبره المهنيون حدا أدنى". وهذا ما يعني أن قطاع الطماطم (5,5 ألف هكتار) سيعيش سنة بيضاء وأن مجموع العمال الذي يشغلهم (30 ألف) سيفقدون عملهم. وهذا ليس واردا.

⁸ - "انتقلت الإعانات الإجمالية التي منحتها الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية من 1,6 مليار درهم سنة 2009 إلى 2,6 مليار درهم سنة في 2012، ويمكن أن تبلغ حوالي 2,8 مليار درهم سنة 2013. وسمحت هذه الإعانات بخلق استثمارات قدر غلافها بـ 30 مليار درهم في الفترة 2008-2012". قانون المالية برسم سنة 2014. المذكرة التقديمية.

⁹ - يبلغ عدد الفلاحين بالمغرب حوالي 1,5 مليون، منهم حوالي 65 ألف بدون أرض، و 1 مليون (70%) بمساحات زراعية أقل أو تساوي 5 هكتارات. الإحصاء الفلاحي العام. 1996.

وفي الحقيقة، تحول الاتحاد الأوروبي، من جهته، إلى بطل عالمي للتوجهات النيوليبرالية، وهو منخرط حاليا في أكثر من 500 اتفاق تجاري على المستوى العالمي. ويشكل اتفاق الشراكة عابرة المحيط الأطلسي تحالفا (ليس دون تناقضات) بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لدعم قوتها الاقتصادية على العالم، وخصوصا على بلدان الجنوب، وسيسمح لهما بالهيمنة على نصف التجارة العالمية. لكن في الوقت نفسه، تسعى كل واحدة من هاتين القوتين للحفاظ على هيمنتها الخاصة على مناطق نفوذها التاريخية عبر اتفاقات ثنائية تضمن مصالح مقاولاتها الخاصة. وهذا هو السياق العام المتمسم باحتداد الأزمة العالمية والمنافسة بين القطبين الكبيرين للنيو-ليبرالية المتشددة الذي يندرج فيه الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية التي تفرض على بلدان الجنوب.

إن تقدير حجم النتائج الكارثية لمجمل هذه الاتفاقات على المغرب يتطلب تحليلا أكثر تفصيلا. لكن الآثار تبدو واضحة منذ الآن في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعد تطيقها الأغلبية الساحقة من المغاربة. فقد بلغ العجز التجاري 24% من الناتج الداخلي الخام، وعجز الحساب الجاري 10%. كما بلغت المديونية 76% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ 678 مليار درهم. وتضررت القطاعات الإنتاجية الهشة أصلا بشكل عميق من جراء إغراق السوق الداخلية بسلع خارجية مدعمة. وهذا ما ساهم في تعميق البطالة البنوية والهشاشة بفعل اغلاق وحدات الإنتاج والتسريجات الجماعية. فالمغرب فتح أبوابه للشركات متعددة الجنسيات لتوسيع نهبا لخيراتنا وتدمير بيئتنا. وبالمقابل، تغلق أوروبا حدودها في وجه آلاف المهاجرين من الشباب العاطل الذين يلقون حتفهم في قوارب الموت.

إن التنمية البديلة التي تدافع عنها جمعية أطاك المغرب، والتي تركز على تلبية الحاجيات الأساسية لغالبية المواطنين المغاربة واحترام البيئة، تتطلب تعبئة شعبية واسعة ضد مجمل اتفاقات التبادل الحر التي تسلب ثروات بلادنا. وتعتبر جمعيتنا مطلب إلغاء الديون إحدى ركائز هذه التعبئة لكونه سيسمح بإحداث قطيعة مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) التي تفرض علينا هذه الاتفاقات، كما سيسمح بتوفير الأموال الضرورية لبناء سيادة شعبية حقيقية.

يتنافس كبار الفلاحين في المغرب وأوروبا للحصول على حصة من الأسواق لبيع منتوجات فلاحية محشوة بالمبيدات ومشبوهة الأصل الجيني. وتدعمهم حكوماتهم عبر تبني نموذج تصديري كثيف له نتائج مدمرة واسعة على الفلاحين الكادحين، والزراعات المعاشية، وجودة الغذاء، والروابط الاجتماعية

هزيل. إن النموذج التصديري في الفلاحة الذي يمتص جزءا كبيرا من الأموال العمومية، وتغتني منه أقلية كبيرة من كبار الفلاحين، عمق تبعيتنا الغذائية بشكل حاد، وزاد من خضوع المغرب لمراكز القرار الأجنبية التي تفرض علينا سياساتها واتفاقاتها الاستعمارية.

الاستثناء الفلاحي في الاتفاقات التجارية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي

أخرج قرار الاتحاد الأوروبي أحادي الجانب الدولة المغربية في الوقت الذي انتهت فيه توتيرة الجولة الرابعة من المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين المغرب والاتحاد الأوروبي يوم 11 أبريل 2014 ببروكسيل. وذكر المسؤولون المغربيون ممثلين الاتحاد الأوروبي بتنافي الاجراء الجديد مع بنود اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وخاصة البند 10²⁰، ومع قوانين منظمة التجارة العالمية. ومن جهتهم، قدم مسؤولو الاتحاد الأوروبي تطمينات بكون الإجراءات الجديدة ذات طبيعة تقنية أكثر مما هي تجارية، وبأن انشغالات المغرب ستأخذ بعين الاعتبار. وعلى أي حال، لا يمكن لهذه التطمينات الدبلوماسية أن تحجب مدى الضرر الذي لحق بالمغرب من جراء اتفاقيات التبادل الحر والإجراءات الاستثنائية الأوروبية بخصوص الصادرات الفلاحية. فالمغرب في وضعية تبعية دائمة إزاء الاتحاد الأوروبي ماليا وتكنولوجيا (معدات التجهيز) وتجاريا. وكان دخول منتجاته الفلاحية إلى الأسواق الأوروبية تعترضه دائما مقتضيات تقييدية منذ أول اتفاق شراكة في 1969 الذي لم يمنح سوى بعض التخفيضات الجمركية. أما الاتفاق الثاني في سنة 1976، فقد أرسى نظام إجراءات حمائية غير جمركية (حصص التصدير، جدول التصدير، السعر المرجعي، إلخ). وقد استطاع الاتحاد الأوروبي أن يحافظ على هذه الاستثناءات الحمائية خلال اتفاق مراكش الذي بموجبه تأسست منظمة التجارة العالمية وانتهت فترة القيود غير الجمركية. ولم تستأنف المفاوضات الخاصة بالمنتجات الفلاحية سوى في 2002، وأسفرت عن اتفاق لفترة 2003-2007 يبقى على نفس الإجراءات الحمائية غير الجمركية لتقليص ولوج الصادرات الفلاحية المغربية إلى الأسواق الأوروبية. وفي الحقيقة، شكل هذا الاتفاق خطوة نوعية في انفتاح المغرب للصادرات الأوروبية من مواد حساسة كالحبوب والحليب ومشتقاته والزيت واللحوم، إلخ. وستتوسع هذه التنازلات الجوهرية في اتفاق تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية والبحرية الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح أكتوبر 2012 بعد 6 سنوات

¹⁰ - يفرض البند 20 من اتفاقية الشراكة على الجهة التي ترغب في تغيير قوانينها فيما يخص السياسة الفلاحية، أن تخبر مسبقا لجنة الشراكة.

من المفاوضات. وهكذا التزم المغرب بإلغاء الحقوق الجمركية، وبشكل تدريجي على مدى 10 سنوات، على الصادرات الأوروبية من مواد غذائية كالقمح ومنتجات الحليب والبيض واللحوم والصناعات الغذائية (شوكولاتة، بسكويت، سكريات، مركزات معلبة، إلخ). ومن جهتها، زادت نسبيا حصة الصادرات الفلاحية الرئيسية المغربية (الطماطم، الكليمانتين، الفريز، الخيار، القرعة السوداء، والثوم) لكن دائما في إطار النظام الحمائي، مع ضرورة مراعاة جدول التصدير (من أكتوبر حتى ماي)، والسعر الأدنى للدخول، ومعايير صحة المنتجات وجودتها. وهذه الحصة الإضافية (خصوصا بالنسبة للطماطم) هي التي تستهدفها الإجراءات الجمركية الجديدة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يواصل، بالمقابل، إغراق السوق المحلية بالمنتجات الغذائية الصناعية رديئة الجودة وبالغلة الضرر على صحة الأطفال بالخصوص.

إن المغرب يعد الخاسر الأكبر في جميع هذه الاتفاقات على مستوى التصدير وعلى مستوى الاستيراد. فعجزه التجاري إزاء الاتحاد الأوروبي ما فنى يرتفع، حيث انتقل من حوالي 64 مليار درهم سنة 2009 إلى حوالي 79 مليار سنة 2013، وهو ما يمثل 39% من العجز التجاري الإجمالي. وبلغ العجز التجاري الناتج عن اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي أكثر من 55 مليار درهم سنة 2013. وفيما يخص المواد الغذائية (خارج منتجات البحر)، لم تعد قيمة الصادرات تغطي سوى نسبة 39% من قيمة الواردات.

النتائج الكارثية للانفتاح الليبرالي

هذه الوضعية ناتجة عن سيرورة انفتاح ليبرالي تسارعت خصوصا منذ بداية الثمانينات مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي فرضه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وكان هذا هو السياق الذي انخرط فيه المغرب في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في 1987 ومنظمة التجارة العالمية في 1994. ومنذ ذلك الحين، وهو يوقع الاتفاقات تلو الاتفاقات، سميت غلطا تبادلا حرا، مع الاتحاد الأوروبي (دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000)، ومع الولايات المتحدة الأمريكية (يناير 2006)، ومع تركيا (يناير 2006)، ومع البلدان المتوسطية (مصر والأردن وتونس) عبر اتفاق أكادير (مارس 2007). ويواصل هذا الانفتاح المعمم في إطار اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق الذي يبريد الاتحاد الأوروبي أن يوقعه مع ثلاث بلدان أخرى في جنوب البحر الأبيض المتوسط (مصر والأردن وتونس). ومرة أخرى كان المغرب سباقا إلى بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بصدد هذا الاتفاق، وذلك منذ أبريل 2013. وها هي الآن في جولتها الرابعة.